

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين: قانون السرية المصرفية يحمل متفجرات

يمثل التدقيق الجنائي مطلباً خارجياً من المجتمع الدولي المانح قبل ان يكون رغبة داخلية. الهدف من هذا التدقيق هو الوصول الى معرفة اسباب انهيار الوضع المالي في لبنان، لان التدقيق الجنائي بحسب تعريفه يذهب بعيداً في التحقيق في عمليات اختلاس المال العام وعمليات الفساد والتحويلات غير القانونية الى الخارج

من المؤكد ان التدقيق الجنائي سيستغرق سنوات، خصوصاً بعد ضم كل ادارات الدولة والبلديات، بعدما كان محصوراً بمصرف لبنان، في حين ان مهلة السنة المعطاة لرفع السرية المصرفية للتمكن من التدقيق، قصيرة جداً. من هنا، فان الشكوك في تنفيذ التدقيق مشروعة، لان صفارة انطلاقه عملياً لم تطلق بعد. "الامن العام" التقت رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر، وحوارته حول قانون السرية المصرفية والتدقيق الجنائي.

■ لماذا اعتبر مصرف لبنان ان حسابات الدولة المكشوفة بحسب حقيقيين، تخضع للسرية المصرفية تلقائياً عندما تدخل اليه؟

□ مصرف لبنان لم يكن واضحاً في كل ما قاله ويقول. اكد ان حسابات الدولة هي تحت تصرفها، لان مفوض الحكومة يطلع على كل الحسابات خصوصاً الحساب 36. لكنه اعترض على التدقيق الجنائي، كان يتدرب بالمادة 151 من قانون النقد والتسليف الذي عطفها على قانون السرية المصرفية، معتبراً انه عندما يتم التدقيق الجنائي والتدخل في الحسابات والهندسات المالية، سيتم الدخول حكماً الى حسابات زبائن المركزي، وهم المصارف التجارية والمؤسسات المالية. لكن هيئة التشريع والاستشارات لفتت الى انه وفقاً للعقد الموقع مع "الفاريز اند مارسال" يجب اعداد دراسة للهندسات المالية واصدار السندات التي قام بها المركزي، اضافة الى الحوكمة للتأكد من عدم وجود شوائب تتعلق بها، والتواصل المباشر بين الشركة



رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامي كريم ضاهر.

المصرفيون كانوا على معرفة بحصول الانهيار

الزعامات السياسية استفادت من كل ما جرى

ومصرف لبنان وامكان الدخول الى المركزي والاتصال بالمديرين. هذه النقاط تحفظ عنها مصرف لبنان، بمعنى انه لا يرفض فقط اي مجال للحصول على المعلومات التي يمكن الوصول اليها عبر العملاء او زبائن المركزي، ويحفظ ايضا عن كل ما يتعلق بالحوكمة داخل المركزي او التواصل المباشر مع الشركة المنوطة بمهمة التدقيق الجنائي لعل ان المصرف المركزي ليس طرفاً في العقد ويتمتع بالاستقلالية المالية والادارية.

■ هل تتعلق المشكلة بالحساب 36؟
□ المشكلة لم تكن تتعلق به بل ترتبط مباشرة

التدقيق الجنائي... دعاية سياسية

يعيش لبنان ازمة اقتصادية ومالية ونقدية واحوالاً معيشية تكاد تقطع الانفاس، في ظل وضع سياسي مقلق وغامض يبشر بالانهيار التام، وعدم توصل الافرقاء اللبنانيين الى اتفاق لتشكيل حكومة جديدة.

الازمة الخائفة التي يعيشها لبنان لم تأت من عدم. المواطنون وضعوا اموالهم في المصارف، والاخيرة وظفتها في سندات خزينة لدى مصرف لبنان. لذا من الضروري معرفة مصير هذه الاموال، وخصوصاً وان هناك الكثير من الشكوك حول السياسات النقدية التي اتبعت من المصرف المركزي والمصارف، وحتى من وزارة المال والتي اوصلتنا الى هذه النتيجة، فكانت المطالبة بالتدقيق الجنائي كمدخل للكشف عن الاسباب التي ادت الى انهيار الوضع المالي في البلاد. تعد هذه الخطوة ايضا استجابة لمطلب صندوق النقد الدولي والدول المانحة التي قد تساعد لبنان مستقبلاً لانقاذه من محتته المالية.

يهدف التدقيق الجنائي الى اكتشاف العمليات غير الشرعية، والغش، والتزوير، واختلاس الاموال العامة، والتحويلات غير القانونية الى خارج البلاد في محاولة لاستعادة ما امكن من الاموال المنهوبة وسوق الجناة الى القضاء. كذلك يشكل نقطة انطلاق محورية للنهوض بالوطن.

يصر خبراء الاقتصاد على جملة معطيات لكي ينجح التحقيق الجنائي، لذلك يفترض اولاً ان تتوفر عناصر عدة، منها: تحديد الهدف من التحقيق، تحديد ما يجب العمل عليه لمعرفة اذا ما كان هناك من تجاوزات، من ثم تحديد الفترة الذي يستوجب الرجوع اليه لجمع كل الادلة، ومن غير ذلك لا يمكن اي عملية تحقيق جنائي مالي ان تصل الى اهدافها، وان تحقق النتائج المرجوة منها.

السؤال المطروح: هل يمكن ان يكشف التحقيق الجنائي عن الجهات التي اوصلت لبنان الى الانهيار؟

العارفون ببواطن الامور يؤكدون انه لا يمكن لهذا التدقيق ان يكشف الحقائق المخفية والمخالفات المرتكبة بالمال العام، لذا علينا انتظار البدء بتنفيذه بعد المراحل السلبية التي مر فيها لمعرفة نتائجه من اجل الحكم على مدى فاعليته.

تشير التطورات المتعلقة بهذا الموضوع الى ان التدقيق الجنائي دخل في دائرة المعارك السياسية التي تدور رحاها على الساحة الوطنية. وقد تمثلت بالنص الذي اقره مجلس النواب والمتعلق برفع السرية المصرفية والذي لا يعتبر قانوناً على ما يقوله الحقوقيون، لانه بكل بساطة عبارة عن جواب على رسالة رئيس الجمهورية الى المجلس النيابي. هذا هذا النص لم ينطلق عبر مبادرة تشريعية تتقدم بها الحكومة او النواب كما تفرضه الاصول الدستورية. وبالتالي لن يتم ارساله الى رئيس الجمهورية لكي يصدره ويطلب نشره في الجريدة الرسمية، بحيث انه مجرد توصية تعكس امانى النواب ولا قوة ملزمة لها". انطلاقاً من هذه النقطة، يمكن ان يتجاهله حاكم مصرف لبنان بكل بساطة، اذ لا يمكن المحاكم تطبيقه لاسيما القضاء الاداري، كونه لا يدخل في الانتظام القانوني العام للدولة اللبنانية.

كذلك يمكن اعتبار مكافحة الفساد عبارة عن وهم يضاف الى اوهام الاصلاح في نظام الامراء، وهو في حقيقة الامر مجرد دعاية سياسية. فيما سيبقى المودع اللبناني وحده يدفع امواله ثمناً للفساد والهدر المستشري في مختلف مؤسسات الدولة، الى ان يقضي الله امراً كان مفعولاً.

اقتصاد

مع وزارة المال لاعادة تفعيل العقد ويتم التنفيذ خلال عشرة اسابيع، مع امكان تمديد المهلة فقط. هذا الامر لا يحتاج الى قرار من مجلس الوزراء ولا الى قانون من مجلس النواب، بل الى ارادة من وزارة المال والزام مصرف لبنان التعاون، تحت طائلة اقصاء الحاكم من مركزه في حال التلكؤ وعدم التجاوب.

■ وفي حال عدم التعاون؟

□ هذا يعني ارتكاب خطأ فادح في تسيير الاعمال كما هو وارد في قانون النقد والتسليف. المادة 19 تسمح باقصاء الحاكم في حال ارتكاب خطأ فادح او لاخلال بواجبات وظيفته. عدم التجاوب مع التدقيق الجنائي هو من الاخطاء الفادحة، على الرغم من صدور قانون بهذا الشأن، ومن ان الحاكم على دراية بما هو مطلوب. لكن التأخير هو لكسب الوقت، اذ ان تعديل العقد مع الشركة لشمول التدقيق كل المؤسسات والبلديات هو فخ جديد، لان العقد السابق لا يشمل هذه النقطة والتعديل يعني تغيير الاعتماد المرفق، اي ان الشركة ستطالب بزيادة قيمة العقد بما يتناسب وعملها الجديد، اي انه سيتخطى مليونين و100 الف دولار المرصودة في موازنة 2020، مما يمكن من الانتهاء من التدقيق في ما خص مصرف لبنان والانتهاء منه. لذا بات لزاما على الدولة بعد عملية التوسيع وشمول ادارات ومؤسسات جديدة وزيادة قيمة العقد، تأمين الاعتماد في موازنة 2021. نذكر ان المجلس الدستوري اكد عام 2017 عدم امكان اقرار اي اعتماد قبل اقرار الموازنة العامة التي تسمح بالانفاق، وهذا سيسبب خلافا حول هذا الموضوع. لذلك فان خريطة طريق التعطيل جاهزة عند كل مفرق قانوني لتميرير فترة السنة، منعا لحصول التدقيق الجنائي.

■ هل سيضم التدقيق المصارف التجارية؟
□ السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تطبق القوانين على المصارف المفلسة او التي يقتضي وضع اليد عليها لغاية اليوم؟

”
التدقيق الجنائي ليس مهمة مستحيلة اذا وجدت الارادة الحقيقية
مطلوب الضغط الهادف الى اظهار الحقيقة والابتعاد عن الطائفية



■ هل هناك مصارف متعثرة او مفلسة؟
□ عمليا وواقعا لم تعد في وضع يمكنها من متابعة اعمالها وفق تعريف القانون رقم 91/110 ما عدا القليل جدا منها. اذا لم تكن لدى مصرف لبنان ارادة باعلان افلاسها، اقله يجب وضع اليد عليها وتغيير ادارتها. في هذه الحالة، يمكن تنقية العلاقة مع المودعين والحد من الاستنسابية. كذلك يمكن المبادرة لاعادة هيكلة القطاع المصرفي على اساس سليمة ووضع حد لظاهرة تحميل المودعين بمفردهم عبء الخسائر المتراكمة لدى المصارف والمركزي والخزينة.

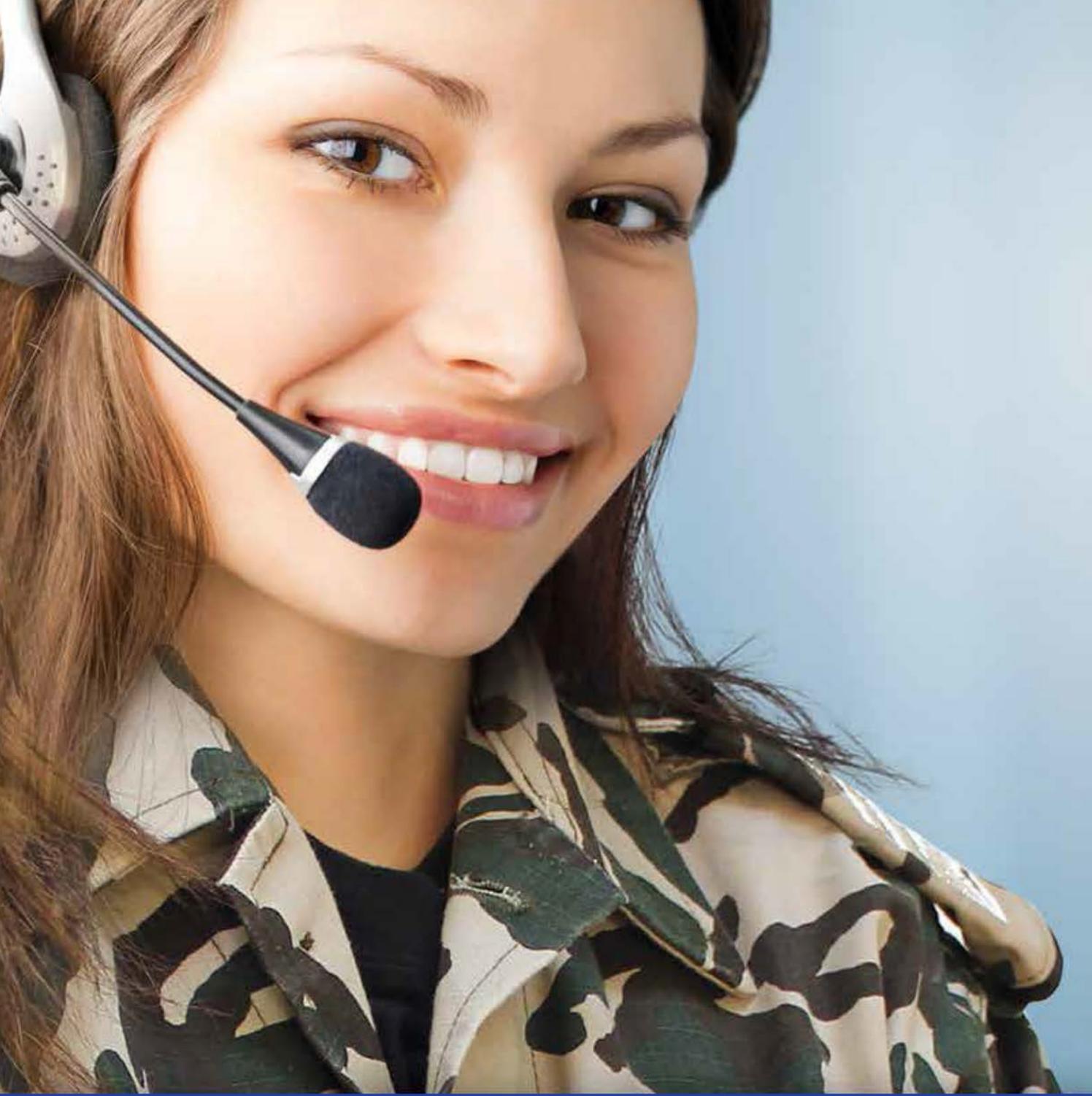
■ ماذا عن دور اصحاب المصارف في الدفاع عن مؤسساتهم؟
□ من المحتمل ان المصرفيين المشاركين في كل عمليات المصرف المركزي تمكنوا من تحويل اموالهم الخاصة الى الخارج، لانهم كانوا على معرفة تامة بحصول الانهيار منذ عام 2016. من يقرأ الارقام تتضح امامه الصورة، ومن لم يفهم كان يطمع بالفوائد المرتفعة. قد يكون المصرفيون حولوا اموالهم الى الخارج قبل 17 تشرين وبعده، ولكن مصرف لبنان لم يطبق القانون 91/110 اي وضع اليد، والقانون 67/2 المتعلق بافلاس المصارف. القانونان يسمحان بالحجز على كل الاصول المملوكة من اعضاء مجالس الادارات والمساهمين الرئيسيين ومفوضي المراقبة وكل من فوض بالتوقيع ورفع

السرية المصرفية، داخليا وخارجيا، لغايات التحقيق. فلو طبقت وتم اثبات المخالفات وفقا للقوانين النافذة وهي عديدة، منها على سبيل الذكر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة (Insider trading) عملا بالقانون رقم 2011/160، كان يمكن اعادة الاموال المهربة الى الخارج، والاموال المحققة من الهندسات المالية من دون وجه حق. لكن ما حصل هو عدم الحجز على ارصدة المسؤولين المشمولين بالقانون. هنا تكمن مشكلة تعطيل التدقيق الجنائي وعدم تطبيق القوانين المذكورة. هذا خطأ فادح اخر للحاكم ونوابه او لاخلال بواجبات الوظيفة، ومن حق الرأي العام معرفة الحقيقة.

■ هذا يعني ان التدقيق الجنائي مهمة مستحيلة؟
□ ليس مستحيلة اذا كان هناك ارادة حقيقية في اجرائه، لكن يجب ان يتحرك الناس ويضغطون في اتجاه تنفيذه. عندما يخسر اي عسكري او موظف في القطاع العام 75 في المئة من قيمة راتبه، لن يسكت عن هذا الواقع الذي بلغه، فهل سيتم اسكاته؟ لا اظن. مطلوب الضغط الهادف الى اظهار الحقيقة والمعالجة والابتعاد من الطائفية، والتأكد من ان الزعامات السياسية هي ايضا قد استفادت مما جرى.

■ ما هي نتائج عدم التحرك؟
□ افساح المجال لافقار الشعب والمحافظة على اموال المتحكمين بمفاصل الحكم وعودتهم مجددا، بعد ان يكونوا قد حملوا المواطنين كل الخسائر من اموالهم الخاصة.

■ هل ستضيع نهائيا اموال المواطنين في المصارف؟
□ المواطن لن يحصل على امواله الا اذا دارت عجلة الاقتصاد، والاقتصاد لن يتحرك الا اذا عادت الثقة التي تحتاج الى تغيير المنظومة بفريق عمل مترفع شفاف ومتجانس، هدفه اصلاح البلد خارج دائرة الطائفية والمذهبية والحزبية. العملية دقيقة جدا، وتأخرت بسبب المساومات التي تمت.
ع.ش.



أمنك بأمان

بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام،
تعرض إذاعة "صوت لبنان" ٩٣.٣،
برنامج "أمنك بأمان"، والذي يُبث كل
يوم إثنين عند الساعة ١١.٢٠ صباحاً



المديرية العامة للأمن العام